الفصل الثالث

القضايا محل نظر المحكمة

من يوليو ٢٠٠٢ حتى ديسمبر ٢٠٠٨ يمكن تقييم عمل المحكمة خلال هذه الفترة القصيرة منذ سريان نظامها فى الأول من يوليو ٢٠٠٢، وهو التاريخ الذى بدأ فيه الحرب التشريعية الأمريكية ضد مسيرة المحكمة بعد أن فشلت حرب الضغوط السياسية. وقد انشغلت المحكمة أساساً بالقارة الإفريقية، ولكنها بدأت تتجه إلى آسيا وأمريكا اللاتينية خاصة بعد انضمام ١٠٨ دولة منها ٣٠ دولة إفريقية، ١٣ آسيوية، ١٦ من شرق أوروبا، ٢٧ أوروبية، ٢٢ دولة لاتينية.

وقد بحثت المحكمة حتى الآن خمسة قضايا، أربعة منها أحالتها دول أطراف ضد المتمردين فيها، وواحدة هى قضية دارفور ضد الدولة السودانية، وإن كان المدعى العام أعلن أنه يحقق فى الجرائم المنسوبة للمتمردين. (يمكن الرجوع بالنسبة للتفاصيل إلى موقع المحكمة على الإنترنت) . ولكننا نبدى حول هذه الحصيلة عدداً من الملاحظات:

١- لا تزال المحكمة تعالج قضايا التمرد فى إفريقيا وحدها وتقوم بدور ما فى مساعدة العدالة الرسمية للدول الأطراف التى أحالت الملفات إليها ضد التمرد فى الكونغو وأوغندا وإفريقيا الوسطى والنيجر.

٢- الحالة الوحيدة مع التمرد وضد الحكومة هى حالة دارفور، وقد أحالها مجلس الأمن عام ٢٠٠٥، ونتج عنها أوامر اعتقال من جانب المدعى العام لويس أوكامبو ضد أحمد هارون وأحمد خوشيب عام ٢٠٠٧ وأقرته الفرقة الأولى فى

المحكمة، أما الملف الثانى فى ١٤ يوليو ٢٠٠٨ متعلق بالرئيس شخصياً، ولا يزال طلب المدعى العام منظوراً عقب كتابة هذه السطور (أكتوبر ٢٠٠٨) أمام الغرفة الأولى، بينما يجرى السودان تحركات دبلوماسية واسعة مع الأطر الدولية والإفريقية والعربية التى أبدت تعاطفاً كبيراً مع السودان.

٣- إن حركات التمرد فى الدول الإفريقية مرتبطة بالصراعات بين الدول الإفريقية مثلما هى مرتبطة بالصراع داخل هذه الدول ، ولذلك فإن تهديد الوحدة الإقليمية للدول الإفريقية وتجنب المضاعفات الإنسانية يتطلب معالجة سياسية واعية لعلاقات الدول الإفريقية، حتى لا تغرق المحكمة الجنائية الدولية فى المستنقعات الإفريقية دون جدوى.

◆◆◆

openkandl.com